عبر ميناء عدن:

١٧,٤ مليار ريال قيمة الصادرات الوطنية

■ عدن/سبأ

بلغت قيمة الصادرات الوطنية عبر ميناء عدن خلال العشرة الأشهر الماضية ١٧ ملياراً و٧١ مليوناً و٤٨٠ ألف ريال.

وأفادت إحصائية صادرة عن الغرفة التجارية والصناعية بعدن حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منها أن الصادرات الوطنية شملت الأسماك ومنتجات صناعية وزراعية.. مبينة أن الصادرات السمكية شملت الشد والباغه والبطابط وزيت كبد الداحه والخلخل والقد والوزف والشروه والكمل والحبار وأنواع مختلفة من الأحياء المائية.

وأشارت الإحصائية إلى أن المنتجات الصناعية المصدرة شملت زيوت الطبخ والعطورات وصفائح الألمنيوم والبسكويت والمرطبات وأكياس بولي لحفظ الخضروات والأسماك المعلبة.. فيما شملت صادرات المنتجات الزراعية البن اليمني والدقيق الأبيض ونخالة القمح ومادة اللبان والمر المشهور تاريخيا في اليمن بالعلك.

وقال "إن عدد الدول التي سوقت إليها الصادرات الوطنية بلغ ١٨ دولة، وقد تصدرت تلك الدول الإمارات العربية المتحدة ومصر وسيرلانكا والسعودية تلاها الصين وألمانيا وايطاليا ثم الهند واليابان ولبنان وسوريا وتنزانيا والأردن وفرنسا وماليزيا".

ونوهت الإحصائية بأن عدداً من الشركات العربية والأجنبية أبدت استعدادها لتسويق الأسماك الوطنية في مختلف الأسواق العربية والأوروبية لقيمتها الغذائية وفوائدها الصحية.

بتكلفة ٨٠,٦ مليون ريال:

تمويل ١١٧ مشروعا صغيرا بعدن

■ عدن/سبأ

مول فرع صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بعدن خلال الفترة يناير – أكتوبر الماضي ١١٧ مشروعا صغيرا مدرا للدخل بتكلفة ٨٠ مليوناً و٦٢٥ ألف ريال.

وأفاد مدير الفرع عدنان علي محمد حفيظ لـ(سبأ) بأن المشاريع الممولة والتي وفرت ٧٠٢ فرصة عمل محلية توزعت على العديد من المجالات الاقتصادية المدرة للدخل.

ولفت إلى أن الفرع وفي إطار خطته الإقراضية والخدماتية للربع الأخير من العام الجاري يدرس حاليا منح قروض ميسرة لعدد من الفئات المحتاجة وخاصة أصحاب المشاريع الصغيرة للتوسع في مشاريعهم في كل من محافظات عدن ولحج وأبين وخلق فرص عمل جديدة.

مليون ريال قيمة المشاريع الخيرية لجمعية التعاون بمدينة سيئون

■ سيئون/سبأ

بلغ قيمة المشاريع الخيرية الرمضانية والعيدية التي نفذتها جمعية التعاون الحضرمية الخيرية خلال العام الجاري بمدينة سيئون ٥٣ مليون ريال.

وأوضح تقرير صادر عن الجمعية حصلت (سبأ) على نسخة منه أن المشاريع المنفذة شملت المجالات الاجتماعية والتنموية والصحية واستهدفت دعم ومساعدة الأسر الفقيرة والأيتام بمدينة سيئون والتخفيف من معاناتهم وتجسيد مبدأ التكافل الاجتماعي.

وأشار التقرير إلى التوسع الذي رافق أنشطة الجمعية وبرامجها التي شملت مناطق مجاورة لمدينة سيئون.. مؤكدا حرص الجمعية على السعي لتحقيق الأهداف المرجوة من أنشطتها فضلا عن تعزيز ثقة المحسنين والجمعيات الخيرية التي تتعامل معها داخليا أو في دول الجوار وكذا تحفيز كل الخيرين لدعم تنفيذ أنشطتها وبرامجها الخيرية التي تساند الجهود الحكومية في مختلف الجوانب الإنسانية.

١٠٤ اعتداءات تخريبية على دوائر خطوط النقل في عموم مناطق الجمهورية:

مدير عام النقل ومحطات التحويل: ٣٣ مليار ريال خسائر المؤسسة العامة للكهرباء

الثورة/ خليل المعلمي

أوضح المهندس محمد الشيباني مدير عام النقل ومحطات التحويل بالمؤسسة العامة للكهرباء أن إجمالي الخسائر التي تكبدتها المؤسسة العامة للكهرباء جراء الأعمال التخريبية التي تتعرض لها المنظومة الكهربائية من خطوط نقل وأبراج على مستوى الجمهورية قد بلغت ٣٣ مليار ريال.. مشيراً إلى أن عدد هذه الاعتداءات وصلت إلى ١٠٤ اعتداءات على دوائر خطوط النقل في عموم مناطق الجمهورية من قبل عناصر تخريبية خارجة على النظام والقانون منها ٩٤ اعتداء تعرضت له دوائر مشروع مارب – صنعاء ٤٠٠ ك.ف.

وأوضح في تصريح لـ"الثورة" أن دوائر مشروع خطوط النقل مارب صنعاء ٤٠٠ ك.ف. قد تعرضت لـ ٩٤ اعتداء تخريبياً تم إصلاح ٦٧ حالة ، بينما ٢٧ حالة تخريبية لم تتمكن الفرق الهندسية الخاصة بالإصلاحات الوصول إليها بسبب عدم توفر الظروف الأمنية المناسبة.. مضيفاً إلى أن دوائر خطوط النقل في مناطق أخرى في الجمهورية قد تعرضت لحوادث اعتداءات متفرقة خلال الفترات السابقة، فقد تعرضت دوائر خطوط النقل تعز– ذمار لخمس حوادث اعتداء، وحادثتين اعتداء في دوائر المخا– تعز، وحادثة واحدة في دائرة راس كثيب الحديدة، وحادثتين في دوائر صنعاء عمران.

وأضاف الشيباني بأن الفرق الهندسية تواصل أعمالها في إصلاح البرج رقم ٣٢ في منطقة بني جرموز في بيت دهرة ببني الحارث الذي تعرض لاعتداء تخريبي في الـ٢٠ من شهر أكتوبر الماضي أدى إلى تدميره بالكامل وانقطاع الأسلاك مابين البرج ٣١ والبرج ٣٣، وتقوم هذه الفرق حالياً باستبداله حيث سيستغرق ذلك مايقارب ١٢ يوماً إذا ماتوفرت الظروف الأمنية الجيدة، مشيراً إلى أنه بإمكان تشغيل دائرة واحدة في خطوط النقل مارب صنعاء ٤٠٠ ك.ف. بعد إصلاح البرج وإصلاح الأضرار الموجودة في منطقة آل شبوان التي تعرضت لإعتداء وأدت إلى سقوط الأسلاك.

ونوه الشيباني إلى أن الخدمة الكهربائية من الخدمات الضرورية للمواطنين ولابد من النأي بها عن الصراعات السياسية لأن ذلك يكلف الدولة والمؤسسة الأموال الطائلة لإجراء عملية الإصلاح وهذا مايضر باقتصاد البلاد ويتحمله الشعب اليمني أجمع.. داعياً الشخصيات الاجتماعية والسلطات المحلية والمواطنين الوقوف صفاً واحداً في الكشف عن هذه العناصر التخريبية والتعاون مع الجهات الأمنية في الحفاظ على هذه المكتسبات ومنها خدمة الكهرباء.

رأي اقتصادي

اليمن ومواجهة التحديات المستقبلية

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

تمر اليمن بمرحلة غاية في الأهمية وبقدر كبير وتتسم ببرامج الاصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية والذي نفذته وتنفذه حكومتنا الرشيدة وتشمل هذه البرامج قطاعات ومرافق عدة مروراً باصدار القوانين والأنظمة الاستثمارية والأنظمة التجارية والضريبية وسوق رأس المال المتوقع انتشارها في القريب العاجل وهذه المتغيرات تعني الكثير للمستثمرين ولرجال الاعمال والمصارف والمؤسسات المالية اليمنية والعربية والأجنبية فا فالبرامج أنطوت على فرص للتمويل وأنعكست على النمو الاقتصادي والتنمية وخلقت المزيد من الفرص الجديدة للقطاع المالي والمصرفي ولرجال المال والأعمال والمستثمرين، ومما لا شك فيه أن تلك الفرص هيأت المصارف والمؤسسات المالية اليمنية لملاقاة المراحل المقبلة ومواكبة متطلبات الأصلاحات المالية والإدارية والاقتصادية وفي قدراتها المالية والمصرفية والتقنية والفنية والتكنولوجية والمعلوماتية الأمر الذي مكن ويمكن من لعب دور أساسي وإيجابي في تمويل المشاريع التنموية الكبيرة.

ومن خلال أطلاعي على ميزانياتها العمومية المنتهية نهاية كل عام ميلادي ونتائج أعمالها والمقدمة إلى جمعياتها العمومية خلال أشهر ابريل ومايو ويونيو من كل عام ميلادي والمصدق عليها من قبلها أجد أنها سايرة على درب الربحية على الرغم من الظروف غير المواتية التي واجهتها سواءً لنتيجة تراجع معدلات الفائدة لاسيما الدولار الأمريكي والتباطؤ على الطلب المحلي على الاقتراض أو لأسباب وظروف استثنائية التي تمر بها البلاد الحبيبة والتي لازالت إلى وقتنا الحاضر وقد ركزت نشاطها على أذون الخزانه وقطاع الأفراد الذي وفر لها إيرادات مالية لأن التحديات المنتظرة أمام المصارف والمؤسسات المالية اليمنية ورجال الأعمال والمال والمستثمرين هو الانفتاح على الأسواق والدخول في منظمة التجارة العالمية وأنتظار الاصلاحات والخلاص من الظروف الاستثنائية التي تمر بها بلادنا اليمن.

شركة الغاز تؤجل رقابتها الدورية نتيجة التقطعات

أسطوانة الغاز بمديرية مناخة تلاعب بالأوزان وارتفاع في الأسعار

كتب/عبدالله الخولاني

معاناة المواطنين في مديرية مناخة مع اسطوانة الغاز تختلف عما يعانيه المستهلكون في مختلف محافظات ومديريات الجمهورية فاحتكار هذه المادة أو ارتفاع أسعارها أصبح مألوفا عند اليمنيين بلا استثناء ولكن التلاعب بالأوزان إلى درجة أن الشخص لم يعد يستطيع التمييز بين الاسطوانة الممتلئة أو الفارغة فهي حالة يتعايش معها بمرارة سكان مديرية مناخة دون غيرهم.

وجود محطة تعبئة للغاز في نفس المديرية استبشر به المواطنون خيرا وظنوا أن هذا سيعطيهم ميزة سواء من ناحية خفض التكلفة أو وزن الاسطوانة ولكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن.

معاناة

يؤكد أحمد عبدالله –مزارع –أن سعر الاسطوانة المرتفع والذي تجاوز ٢٢٠٠ريال لم يشفع للمواطن الحصول على اسطوانة غاز تخفف عنه البحث عن أخرى ولو لبضعة أيام فالحديث عن وزن اسطوانة الغاز أصبح الهم اليومي لكثير من الأسر.

ويتفق محمد عبدالعزيز مع ما قاله عبدالله ويضيف أن التلاعب بأوزان اسطوانة الغاز أصبحت قضية تؤرق الكثير من الأسر لمالها من خسائر مالية فادحة.

استياء

رغم الاستياء والتذمر في أوساط المواطنين من هذا التلاعب والغش إلا أن المجلس المحلي لم يحرك ساكنا وكأن القضية لا تعنيه كما يقول عبد العزيز ولكن رئيس لجنة الخدمات في المجلس المحلي بالمديرية عبدالله مرشد ينفي ذلك ويؤكد أن المجلس قام بالنزول الميداني إلى محطة التعبئة للتأكد من هذه الشكاوى ولكن ثبت العكس حيث تتم التعبئة وفق ما هو محدد ٢٥كيلو لوزن الأسطوانة .

إجماع

يجمع المستهلكين أن التلاعب في أوزان عبوة اسطوانة الغاز واضحا ولا يمكن لأحد إنكاره مطالبين الجهات الحكومية المعنية بتفعيل رقابتها وحمايتهم من الغش والتلاعب فالوضع المادي للأسر وصل مرحلة حرجة لا يستطيع تحمل أي أعباء مالية إضافية.

التقطعات

الشركة اليمنية للغاز تؤكد أنها تقوم بالفحص الدوري لمحطات التعبئة بالتعاون مع الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس ومنها محطة التعبئة الموجودة في مديرية مناخة ولكن تعذر النزول نتيجة الأوضاع التي تعيشها البلاد وخاصة أعمال التقطعات والنهب في الطرقات.

وتشير إلى أن الوزن الطبيعي للاسطوانة هو ٢٦كيلوجرام منها١١كيلوجراماً من مادة الغاز

أخيرا يمكن القول أن الرقابة الحكومية أصبحت مشلولة نتيجة الأحداث التي تمر بها البلاد وهو ما شجع أصحاب النفوس المريضة كل في مجاله على إشباع نفسيا تهم المريضة حتى ولو كان ذلك على حساب لقمة عيش البسطاء

ارتفاعات قياسية لأسعار الخضار في السوق المحلية

تحقيق/ محمد راجح

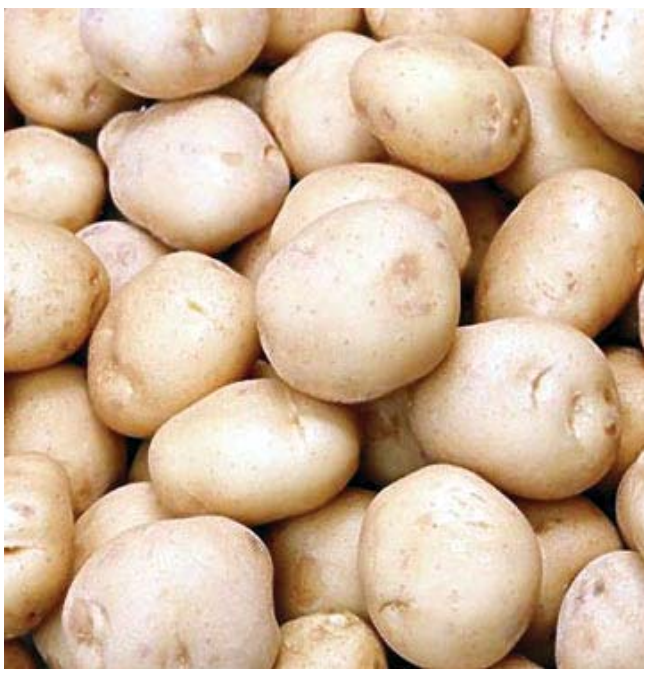

تشهد الأسواق المحلية ارتفاعات قياسية متواصلة في أسعار الخضار والتي وصلت مع مطلع الأسبوع الحالي لمستويات قياسية لم تشهد لها الأسواق مثيلاً.

وتسود حالة من الاستياء العارم من قبل المواطنين والمستهلكين مع وصول الكيلو الواحد من الطماطم إلى ألف ريال واقتراب البطاطس من الـ٥٠٠ ريال حتى يوم أمس في السوق المحلية.

ويشكو المواطنون من هذه الارتفاعات المتواصلة للخضار والفوضى الكبيرة التي تسود الأسواق المحلية وتحول هذه الارتفاعات إلى أزمة حقيقية تهدد باختفاء هذه الاحتياجات الغذائية من منازلهم في حال استمرار أسعارها في الصعود بهذه المستويات القياسية.

وبدأت المنازل خلال الأسبوعين الماضيين تخلو من بعض منتجات الخضار وخصوصاً الطماطم مع وصول سعرها لمستويات ترى العديد من الأسر أنها تعجيزية ومبالغ فيها وتتجاوز قدرتهم على تلبيتها خصوصاً وان عملية استهلاكها تتم بكميات كبيرة وبشكل يومي.

في جولة ميدانية على بعض الأسواق المحلية بأمانة العاصمة لا تجد أي تفسير لهذه الارتفاعات عند باعة الخضار وهم يواجهون صدمة المواطنين واحتجاجاتهم على هذه الارتفاعات القياسية والمتواصلة بصورة يومية.

وبحسب مطيع احمد بائع خضار فإنهم كباعة تجزئه في الأسواق متفاجأون من هذه الارتفاعات التي سببت لهم احراجات أمام المستهلكين وأيضا تضررهم من عزوف شريحة كبيرة عن الشراء.

ويقول ليس لنا علاقة بهذه الارتفاعات التي كبدتهم خسائر كبيرة مع انخفاض هامش الربح لديهم .

مشيراً إلى أن السلة الطماطم تكلفهم حوالي عشر آلاف ريال وهو مبلغ لم يعتادوا عليه في أوج الارتفاعات التي كانت تحصل في الخضار من فترات سابقة وأيضا ارتفاع سلة البطاط إلى أكثر من سبعه آلاف ريال.

ومع هذه الارتفاعات وصل سعر الكيلو الطماطم إلى ألف ريال والبطاطس إلى ستمائة ريال والبصل إلى حوالي أربعمائة ريال.

تراجع

يرجح خبراء زراعيون تراجع إنتاج اليمن من الخضروات خلال العام الحالي ٢٠١١ م بنسبة كبيرة نتيجة للظروف المناخية والتغيرات الطبيعية الحاصلة في المواسم الزراعية وكذا للظروف الراهنة التي تعيشها بلادنا وتفجر العديد من الأزمات أبرزها شحة الوقود واختفاء البنزين وارتفاع اسعارة وتوقف استيراد المدخلات الزراعية.

وكان إنتاج اليمن من محاصيل الخضروات قد ارتفع العام الماضي إلى مليون و١٦٥ ألفاً و١٤ طناً مقارنة بـ مليون و ١٠٠ ألف و٢٩٩ طناً في العام ٢٠٠٩م محققة نسبة زيادة قدرها ٥,٩ بالمائة.

وذكرت بيانات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء أن المساحة المزروعة بالخضروات في اليمن ومنها البطاط، الطماطم، الحبحب، البصل، الشمام، البامياء، الخيار، الجزر، الكوسة،الباذنجان، الفجل، الثوم، الملوخية والملفوف وأخرى شهدت خلال العام ٢٠١٠م توسعاً ملحوظاً وصل إلى ٩٢ ألفاً و ٥٨١ هكتاراً ارتفاعاً من ٨٩ ألفاً و٩٠ هكتاراً في العام السابق له.

وأشارت إلى أن محصول البطاط تصدر قائمة الخضروات اليمنية من حيث الإنتاجية وبكمية قدرها ٣٠٣ آلاف و ٣٨٠ طنا في مساحة مزروعة بالمحصول تجاوزت ٢٣ ألفاً و١٧٩ هكتاراً.

تلاه محصول الطماطم بإنتاجية قدرها ٢٦١ ألفاً و٩٣٠ طناً في مساحة مزروعة بلغت ١٨ ألفاً و٥٤٢ هكتاراً ثم محصول البصل بإنتاجية ٢٢٣ ألفاً و٨٦٠ طناً في مساحة زراعية تجاوزت ١٥ ألفاً و ١٣٣ هكتاراً .

وتحتل محافظة ذمار المرتبة الأولى بين المحافظات اليمنية إنتاجاً للخضروات العام الماضي، حيث بلغت إنتاجيتها ١٧٨ ألفاً و٦٧٤ طناً في مساحة مزروعة تجاوزت ١٣ ألفاً و٩٢٤ هكتاراً .فيما جاءت محافظة الحديدة في المرتبة الثانية بإنتاجية قدرها ١٦٨ ألفاً و ٦٦٨ طناً في مساحة مزروعة بلغت ١٥ ألفاً و٩٠ هكتاراً، تلتها محافظة تعز بإنتاجية ١٦٤ ألفاً و٢٣٧ طناً خضروات في مساحة زراعية بلغت ١١ ألفاً و١٥٥ هكتاراً .

تغيرات

وعلى الرغم من أن اليمن شهدت العام الماضي موسماً زراعياً خصباً اتسم بهطول أمطار غزيرة وتدفق السيول مما أدى إلى توسع الرقعة المزروعة بمختلف المحاصيل الغذائية حبوب وخضروات وفواكه وبقوليات ومحاصيل نقدية وأعلاف وغيرها، كما ساهمت تلك الظروف المناخية في زيادة إنتاجية الوحدة الواحدة من المحاصيل الغذائية المختلفة إلا أن أزمة الحصول على هذه المنتجات الزراعية تفاقمت بشكل لافت العامين الماضي والحالي وارتفعت أسعارها بنسب مضاعفة شكل صدمة غذائية للمواطنين الذين يعانون بصورة غير مسبوقة في توفير هذه المنتجات الغذائية الضرورية للحياة المعيشية اليومية.

ويقول حسن عبدالله الذي كان ممتعضاً في حديثه مع بائع خضروات بسبب ماقال أنه ارتفاع جنوني غير معقول يتم بشكل يومي للبطاطس والطماطم والبصل وغيرها من منتجات الخضروات.

ويضيف : كان الألف الريال يكفي لشراء كل هذه المقاضي والمنتجات بكميات تكفي لأسبوع على الأقل ولم يكن أحد يفكر بها أو يحسب لها حساب في عملية توفيرها لكن الآن شيء لا يصدق أسعارها ترتفع بشكل جنوني.

ويصف وما يجري في أسعار الخضار والمواد الغذائية أبسط دليل على ذلك وهو الأمر الذي يمكن أن يخلق مشاكل صعبة الله اعلم كيف ستكون آثارها.